الانتقالي الجنوبي: لا تعديلات على اتفاق الرياض

السعودية لم تعرض مبادرة جديدة و«شرعية» الإخوان تعيق وقف إطلاق النار

لندن / الأمناء / خاص:

نفت مصادر في المجلس الانتقالي الجنوبي صحة الأنباء المتداولة عن وجود مبادرة جديدة تقدم بها التحالف العربي بقيادة السعودية لحل الخلاف المتفاقم بين الحكومة الشرعية والمجلس، مشيرة إلى أن جهود التحالف ما زالت منصبة على أمرين فقط، هما: وقف إطلاق النار، والشروع الفوري في تنفيذ بنود اتفاق الرياض وفقا للتراتبية الزمنية المنصوص عليها في الاتفاق الموقع في الخامس من نوفمبر 2019.

وأشارت المصادر إلى أن الأنباء المتداولة في وسائل الإعلام شابها بعض الالتباس، حيث أن السعودية لم تتقدم بأي مقترحات جديدة خارج إطار "اتفاق الرياض" وأن الحوار ما زال يدور بين قيادة المجلس الانتقالي والحكومة اليمنية برعاية سعودية حول وسائل تطبيق فوري لوقف إطلاق النار في أبين، قبيل الدخول في برنامج مزمن لتنفيذ اتفاق الرياض الذي يشمل انسحاب القوات المستحدثة في أبين وشبوة إلى مواقعها السابقة ما قبل مواجهات أغسطس، وإعادة انتشار جميع القوات، وتعيين محافظين ومدراء أمن للمحافظات الجنوبية بالتوافق مع المجلس الانتقالي وتشكيل حكومة جديدة يُمثل فيها الجنوب بنصف المقاعد.

ونفى المجلس الانتقالي، الخميس، تسلم أي مبادرة سعودية لحل الأزمة مع الحكومة اليمنية. وقال بيان مقتضب صادر عن الشؤون الخارجية في المجلس الانتقالي "ننفي استلام أو مناقشة المجلس لأي مبادرة سعودية بشأن تفعيل اتفاق الرياض".

وأضاف: "كما تنفي الشؤون الخارجية للمجلس التوصل لأي اتفاقات (مع الحكومة اليمنية) حتى اللحظة".

ووصف الناطق الرسمي باسم المجلس الانتقالي الجنوبي نزار هيثم التسريبات بأنها غير صحيحة. وقال في تغريدة على تويتر: "الأشقاء السعوديون يبذلون مشكورين جهدا كبيرًا لتحقيق الوفاق بين الأطراف، ولم يبلغ المجلس بأي مبادرة من هذا القبيل".

وفي تعليق آخر على مضمون التسريبات الصحافية، قال عضو رئاسة المجلس الانتقالي سالم ثابت العولقي: "التحالف العربي كيان عسكري وسياسي وله مصادره الرسمية التي تعبر عنه (...) لا يوجد حل غير تطبيق اتفاق الرياض بحذافيره ودون انتقائية أو تحايل على بنوده".

وجاءت ردود فعل قيادات في المجلس الانتقالي ردا على خبر أوردته وكالة رويترز، الخميس، نقلا عن ثلاثة مصادر أكدوا تقديم السعودية مقترحا جديدا يتضمن إطار عمل لإنهاء المواجهة الأخيرة في جنوب اليمن بين الحكومة والمجلس الانتقالي، تحت مظلة التحالف الذي تقوده السعودية.

ويتضمن المقترح وقفا فوريا لإطلاق النار في محافظة أبين وإلغاء المجلس الانتقالي الجنوبي حالة الطوارئ، وذلك قبل أن يعين الرئيس عبدربه منصور هادي محافظا ومديرا للأمن في عدن ويختار رئيسا للوزراء بهدف تشكيل حكومة يشارك فيها المجلس الانتقالي.

وينص المقترح على انسحاب قوات المجلس الانتقالي من عدن وإعادة نشر قواته في أبين على أن يتم تشكيل الحكومة بعد ذلك، فيما نقلت الوكالة عن مصدرين رفض المجلس الانتقالي نقل قواته قبل تشكيل الحكومة الجديدة.

وأكدت مصادر سياسية يمنية لـ"العرب" في وقت سابق وجود تعقيدات تحول دون إحراز أي تقدم في تنفيذ اتفاق الرياض، من بينها تصاعد حالة عدم الثقة بين الطرفين الموقعين على الاتفاق، ووجود تيار موال لقطر في الحكومة اليمنية يصر على حسم الصراع عسكريا، إضافة إلى رفض الجانبين تقديم تنازلات جوهرية في البنود المتعلقة بالانسحابات المتبادلة أو تسليم الأسلحة الثقيلة وإعادة الانتشار نتيجة لتفاقم حالة عدم الثقة بين الطرفين.

وتشير مصادر "العرب" إلى أن تخلي الحكومة عن محافظة شبوة، التي باتت أحد معاقل الإخوان، أحد أبرز أسباب التعثر في تنفيذ اتفاق الرياض، إلى جانب تصاعد الدور الذي يلعبه وكلاء قطر في الملف اليمني من قبل توزيع الأموال وإنشاء المعسكرات الممولة من الدوحة.

وكانت "العرب" قد كشفت في تقارير سابقة عن استحداث وزير النقل المستقيل صالح الجبواني معسكرًا في مدينة "عتق" مركز محافظة شبوة بتمويل قطري بعد زيارة سرية قام بها إلى الدوحة، بهدف تأجيج الصراع وإفشال جهود تنفيذ اتفاق الرياض.

ويرجح مراقبون فشل أي جهود سياسية في الوقت المنظور لوقف المواجهات بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي دون إضعاف تيار قطر في الحكومة الشرعية، وممارسة ضغط كبير على كافة الأطراف، أو انتظار نتائج المعركة الدائرة في أبين والتي سيفرض المنتصر فيها رؤيته للحل السياسي.

وتسعى الحكومة السعودية لرأب الصدع في المعسكر المناوئ للانقلاب الحوثي، وتوحيد الجهود والطاقات لمواجهة التحديات المتسارعة في المشهد اليمني على الصعيدين السياسي والعسكري، إضافة إلى تحسين أداء الحكومة الشرعية في مواجهة الأعباء الخدمية والإنسانية والصحية المتفاقمة في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة.

الانتقالي الجنوبي يحبط خطط الإخوان في سقطرى

الأمناء/ قسم الرصد والمتابعة:

أرجعت مصادر في المجلس الانتقالي عودة التوترات في سقطرى إلى ما اعتبرته أجندات سياسية لبعض المسؤولين الموالين لقطر، ومن بينهم محافظ سقطرى رمزي محروس الذي اتهمته بتصعيد الوضع بعد زيارة قام بها إلى تركيا التقى خلالها ضباطا أتراكا وقطريين وقيادات في تيار حزب الإصلاح اليمني الموالي للدوحة.

وأشارت المصادر إلى قيام عيسى بن ياقوت بدور بارز في تأجيج الوضع الأمني في الجزيرة بعد أن عيّنه المحافظ في منصب مستحدث باسم "شيخ مشايخ سقطرى" بإيعاز قطري من أجل تنفيذ أجندة معادية للتحالف العربي بقيادة السعودية.

وجدد بن ياقوت، الخميس، في تصريحات لوسائل إعلام قطرية وتركية اتهاماته للسعودية التي تقود التحالف العربي في اليمن بـ"تمهيد الطريق للمجلس الانتقالي الجنوبي، لاقتحام عاصمة المحافظة".

وقال بن ياقوت "السعوديون يمهدون الطريق للمجلس الانتقالي لاقتحام مدينة حديبو (عاصمة سقطرى)". وأضاف "هناك تبادل أدوار بين السعودية والإمارات بالتآمر على سقطرى".

يأتي هذا الهجوم على السعودية في وقت يطالب فيه قياديون، محسوبون على الإخوان، السعودية بالتحرك لتنفيذ اتفاق الرياض من الزاوية التي تخدمهم دون أن ينفذوا تعهداتهم سواء ما تعلق منها بوقف التحشيد على عدن أو ما اتصل بوقف الحملات الإعلامية والتحريض ضد المجلس الانتقالي، بدل إرسال إشارات حسن نية، فضلا عن ضرورة وقف استراتيجية تدويل الصراع وفتح الأبواب أمام تركيا وقطر.

وتفاقمت المواجهات بحسب المصادر بعد محاولة اغتيال فاشلة تعرض لها رئيس المجلس الانتقالي في سقطرى رأفت الثقلي الأسبوع الفائت، وتنصل القيادات الإخوانية من اتفاقية للتهدئة تم التوقيع عليها بين ممثلي المجلس الانتقالي والسلطة المحلية في الجزيرة بإشراف قائد قوة الواجب السعودية في الجزيرة، ونصت على وقف التصعيد العسكري وسحب القوات إلى مواقعها السابقة ومنع أي تحركات عسكرية دون موافقة قيادة التحالف في الجزيرة.

وفيما اعتبرت الحكومة «الشرعية» ما ينفذه المجلس الانتقالي «اعتداء وتمردا وانقلابا»، رجحت مصادر سياسية يمنية تدخل التحالف العربي لإنهاء الأزمة، والدفع نحو تسوية شاملة للصراع بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي.

وتحولت جزيرة سقطرى اليمنية منذ إنهاء مشاركة قطر في التحالف العربي في 2017 إلى مادة إعلامية يستخدمها إعلام الدوحة والإخوان للتحريض على التحالف واتهام دولة الإمارات بوجود أطماع لها في الجزيرة، قبل أن تتولى قوة سعودية من التحالف العربي في منتصف عام 2018 تأمين الجزيرة بعد مغادرة القوات الإماراتية العاملة فيها.

وتحدثت تقارير إعلامية عن وجود أجندة قطرية – تركية ساهمت في تأزيم الأوضاع في الأرخبيل اليمني الواقع في المحيط الهندي، في ضوء معلومات عن وجود مطامع من تركيا للوصول إلى الجزيرة التي لا تبعد كثيرا عن قواعدها العسكرية في الصومال.

وتأتي التطورات المتسارعة في سقطرى مع استمرار المواجهات العسكرية في محافظة أبين بين الانتقالي الجنوبي والحكومة وتعثر تنفيذ اتفاق الرياض وتسريبات عن مساع تبذلها السعودية لدفع الطرفين نحو وقف فوري لإطلاق النار والشروع في تطبيق الاتفاق الذي يراهن عليه التحالف كأساس لإصلاح "الشرعية" وإنهاء حالة ازدواجية القرار السياسي والعسكري وتوحيد الجهود في مواجهة الميليشيات الحوثية.

وتشير مصادر إلى أن تخلي الحكومة عن محافظة شبوة، التي باتت أحد معاقل الإخوان، من أبرز أسباب التعثر في تنفيذ اتفاق الرياض، إلى جانب تصاعد الدور الذي يلعبه وكلاء قطر في الملف اليمني من قبل توزيع الأموال وإنشاء المعسكرات الممولة من الدوحة.